



في هذا العدد

الحكومة وحق النقد

يشكل حق الناس في نقد الاداء الحكومي في كل دولة ديمقراطية قاعدة حقوقية وليس منة من احد، ولن تكون. الى كونه هكذا، فهو اساس، لا بل المرتكز الطبيعي لكل نظام ديمقراطي في حيويته وادائه، ولبنان طبعا منه. لكن ما يستدعي التوقف عنده مليا فوضى النقد وعشوائيته التي بلغت حد الشتم، ناهيك بتحول جزء كبير من النقد الى تجريح واسفاف لا يندرجا على الاطلاق في السياسة، بقدر انبعاثهما من ضيق افق وقلة دراية واطلاع. عمليا، فان الحكومة الحالية كما غيرها من الحكومات السابقة واللاحقة، ليست المثلى ولن تكون. اساسا لا حكومات فاضلة او مثالية في العالم الحر. تاريخ السلطة كمبدأ ووقائع يحسم هذا الامر. تاريخ السلطة ذاته يحسم ايضا الانشطار بين موالاة ومعارضة، وهذا ضروري اذا ما كان المراد هو الحكم الديمقراطي القائم على تنافس بين برامج ترمي الى تقديم الافضل.

لكن ما يحصل في الوقائع اللبنانية عكس ذلك تماما. بعض النقد يُغفل تماما اننا بلد في جواره شيء من حرب عالمية ضد الارهاب، مع ما في ذلك من نتائج امنية واجتماعية واقتصادية انعكست مباشرة على الداخل اللبناني. ناهيك بتصاعد التهديدات الاسرائيلية واقتراءاتها، وما بينهما من ازمات ضربت مختلف قطاعات الانتاج، فكان ما كان في البلد من بطالة وركود وتراجع معدلات النمو.

قبل هذا وبعده، يتناسى كثيرون الحال التي كان عليها لبنان خلال السنوات الماضية جراء انقساماتهم والتي لم يكن لها قعر مرئي. كما يغفلون انهم انحازوا الى هذا او ذاك، وانهم باشروا السياسة بتاثير من العاطفة لا من العقل. من كانت العاطفة قوام سياسته يعني انه اختار شخصنة الامور وتقزيم الواقع على قياسه الشخصي لا على اساس مصلحة الدولة ككل.

الاكثر مدعاة للتوقف عنده هو "شيزوفرنيا" الاعتراض والتأييد. بينما عكفت حكومة الرئيس سعد الحريري على معالجة قانون سلسلة الرتب والرواتب، لم يبق طرف او قوة سياسية الا اندفع في تبني "المطالب المحققة"، وما ان اقرت حتى اندفع هؤلاء انفسهم في مسار الاعتراض على آليات التمويل، مغفلين القاعدة الاساسية القائلة بان توسيع قاعدة الانفاق يوجب علميا زيادة الايرادات، وهذا لا يعني ان بعض الاعتراض والنقد على "عدالة الضريبة" كان صائبا ويملك شيئا من المشروعية العلمية والانسانية.

هكذا، فان الانقسام الحاد على كل ما تصدت له "حكومة استعادة الثقة"، في شتى الميادين الاقتصادية والتنموية والسياسية وحتى قانون الانتخاب، توزع بين حدي "النعيم" وال"لا" من دون ان يكون هناك معيار علمي تُقارب به مصلحة الدولة العليا واستمراريتها. فالطرفان يخوضان حروب ولاء وبراء، لا تعكس اطلاقا السعي الى حكومة اكثر التماسا لواقع الناس ومستقبلهم والبلد ككل، والحاجة الى معالجات سياسية تتبصر بمآل الوقائع الحالية. حتى انه ليس مغامرة القول ان بعض النقد الشعبوي صار يتحضر للانتخابات من طريق استغلال هموم الناس الحقيقية وتطويرها لمشاريعه السياسية.

الثابت هو ان الدول الناجحة والمستقرة هي تلك التي يكون فيها موالاة ومعارضة جديين، بحيث تحكم الاولى لتحاسب الثانية على طريق وصولها الى السلطة لتنفذ برامجها وكل ما نادت به من خارج السلطة. وهذا ما يحتاج اليه لبنان الان ومستقبلا لبناء دولة بكل ما للكلمة من معنى. العكس من ذلك، يعني ان الصراع هو على "الوجهة"، يضر بلبنان الذي تعمل حكومته على استعادة الثقة وبنائها.

"الامن العام"